

المسألة

١٣١٥

يؤتي الحكمة من يشاء من يؤت الحكمة فقد أوتي
خبراً كبيراً وما يذكر إلا أول الأبياب

فبشر عبادي الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه
أرأيتك الذين هم آفكوا وفكهم أولو الأبياب

(قال عليه الصلاة والسلام: إن للإسلام صوتاً و«مناراً» كمنار الطريق)

﴿ مصر الاثنين غرة صفر سنة ١٣٢٤ - ٢٦ مارس (آذار) سنة ١٩٠٦ ﴾

باب العقائد

﴿ مسألة القدر وفعل العبد بقدرته ﴾

جاء في شرح عقيدة السفاريني بعد إبطال مذهب القدرية والجبرية وهم
الضالون في الإفراط والتفريط مانصه

وأما المتوسطون فهم أهل السنة والجماعة فلم يفرطوا وتفريط القدرية النفاة، ولم يفرطوا
إفراط الجبرية المحتجين بالقدر على معاصي الله، وهو لاء على مذهبين مذهب
الاشعري ومن واقفه من الخلف ومذهب سلف الأمة وأئمة السنة فمذهب أهل
السنة كافة أن جميع أنواع الطاعات والمعاصي والكفر والفساد واقعة بقضاء الله وقدره
لا خالق سواه فافعال العباد مخلوقة لله تعالى خيرها وشرها حسنها وقبيحها والعبد غير
مجبور على أفعاله بل هو قادر عليها هذا القدر باتفاق أهل السنة ثم إن الاشعري ومن واقفه
منهم أثبت للعبد كسباً ومعناه أنه قادر على فعله وإن كانت قدرته لا تأثير لها في ذلك كما
مر قال شيخ الإسلام ابن تيمية قدس الله روحه هذا قول الاشعري ومن واقفه من
المتبته للقدر من الفقهاء وطوائف من أهل السنة من أصحاب مالك والشافعي
وأحمد حيث لا يثبتون في المخلوقات قوى ولا طبائع ويقولون إن الله تعالى فعل
عندها لا بها ويقولون إن قدرة العبد لا تأثير لها في الفعل ويقول الاشعري إن الله

فاعل فعل العبد وان عمل العبد ليس فعلا للعبد بل كسبا له قال شيخ الاسلام وهذا قول من ينكر الاسباب والقوى التي في الاجسام وينكر تأثير القدرة التي للعبد التي يكون بها الفعل ويقول انه لا أثر لقدرة العبد أصلا في فعله لكن الاشعري يثبت للعبد قدرة محدثة واختيارا ويقول ان الفعل كسب للعبد لكنه يقول لا تأثير لقدرة العبد في ايجاد المقذور وهو مقام دقيق حتى قال بعضهم ان هذا الكسب الذي أثبتته الاشعري غير معقول قال حتى قال جمهور العقلاء ثلاثة أشياء لا حقيقة لها طرفة النظام وأحوال أبي هاشم وكسب الاشعري وذلك انه يلزم ان لا يكون فرق بين القادر والعاجز اذ مجرد الاقتران لا اختصاص له بالقدرة فان فعل العبد يقارن حياته وعلمه واراادته وغير ذلك من صفاته فاذا لم يكن للقدرة تأثير الا مجرد الاقتران فلا فرق بين القدرة وغيرها ومن هذه الطائفة من يقول ان قدرة العبد مؤثرة في صفة الفعل لاني أصله كما يقوله القاضي أبو بكر الباقلاني من أئمة متكلمة الاشعرية ومن وافقه فانه أثبت تأثيرا بدون خلق الرب فلزم ان يكون بعض الحوادث لم يخلقه الله وان جعل ذلك مطلقا بخلق الرب فلا فرق بين الاصل والصفة قيل ومذهب الاشعري يقرب في هذه المسئلة من مذهب الجبرية الجهمية فانه يحكى عن الجهم بن صفوان وغلاة اتباعه أنهم سلبوا العبد قدرته واختباره حتى قال بعضهم ان حركته كحركة الأشجار بالرياح كما تقدم قال شيخ الاسلام ابن تيمية ان الجهم كان يقول لا أثر لحركة العبد أصلا في فعله وكان يثبت مشيئة الله تعالى وينكر ان يكون له حكمة ورحمة وينكر ان يكون العبد فعل أو قدرة مؤثرة قال وقد حكى عنه انه كان يخرج الى الجندی ويقول أرحم الراحمين بفعل هذا انكارا لأن يكون له تعالى رحمة يتصف بها سبحانه زعمًا منه انه ليس الامشيئة محضة لا اختصاص لها بحكمة بل يرجع أحد المتأثرين بلا مرجع

ومذهب سلف الأمة وانتمها وجمهور أهل السنة المثبتة للقدر من جميع الطوائف يقولون ان العبد فاعل لفعله حقيقة وان له قدرة حقيقة واستطاعة حقيقة ولا ينكرون تأثير الاسباب الطبيعية بل يقولون بما دل عليه الشرع والمنال

من ان الله تعالى يخلق السحاب بالرياح وينزل الماء بالسحاب وينبت النبات بالماء ولا يقولون القوى والطباع الموجودة في المخلوقات لا تأثير لها بل يقولون بأن لها أثرا لفظا ومعنى لكن يقولون هذا التأثير هو تأثير الاسباب في مسبباتها والله تعالى خالق السبب والمسبب ومع انه خالق السبب فلا بد للمسبب من سبب آخر يشاركه ولا بدله من معارض يمانعه فلا يتم أثره الا مع خلق الله له بأن يخلق الله السبب الآخر ويزيل الموانع وقال شيخ الاسلام في موضع آخر الاعمال والأقوال والطاعات والمعاصي هي من العبد بمعنى أنها قائمة به وحاصلة بمشيئته وقدرته وهو المتصف بها والمتحرك بها الذي يعود حكمها عليه وهي من الله بمعنى انه خلقها قائمة بالعبد وجعلها عملا له وكسبا كما يخلق المسببات باسبابها فهي من الله مخلوقة له ومن العبد محفة قائمة به واقعة بقدرته وكسبه كما اذا قلنا هذه الثمرة من الشجرة وهذا الزرع من الارض بمعنى انه حدث منها ومن الله بمعنى انه خلقه منها لم يكن بينهما تناقض قال فالحوادث تضاف الى خالقها باعتبار والى أسبابها باعتبار كما قال تعالى (١٥:٢٨ هذا من عمل الشيطان) وقال (٦٣:١٨) وما انسانيه الا الشيطان مع قوله (٧٨:٤ كل من عند الله) وأخبر أن العباد يفعلون ويصنعون ويعلمون ويؤمنون ويكفرون ويفسقون ويتقون ويصدقون ويكذبون وقال في موضع آخر ان أمة أهل السنة يقولون ان الله خالق افعال العباد كما ان الله خالق كل شيء، وأنه تعالى خالق الاشياء بالاسباب وأنه تعالى خلق للعبد قدرة بها يكون فعله وأن العبد فاعل لفعله حقيقة فقولهم في خلق فعل العبد بارادته وقدرته كقولهم في خلق سائر الحوادث باسبابها وقد دلت الدلائل اليقينية على ان كل حادث فالله خالقه وفعل العبد من جملة الحوادث وكل ممكن يقبل الوجود والمدم فان شاء الله كان وان لم يشأ لم يكن وفعل العبد من جملة الممكنات قال وجهور المسلمين وجهور طوائفهم على هذا القول الوسط الذي ليس هو قول المعتزلة ولا قول جهنم بن صفوان واتباعه الجبرية فمن قال ان شيئا من الحوادث أفعال الملائكة والجن والأانس لم يخلقها الله تعالى فقد خالف الكتاب والسنة وإجماع السلف والأدلة العقلية ولهذا قال بعض السلف من قال ان كلام الآدميين وأفعال العباد غير مخلوقة فهو بمنزلة من يقول

ان ساء الله وارضه غير مخلوقة والحاصل ان مذهب السلف ومحققي أهل السنة ان الله تعالى خلق قدرة العبد و ارادته وفعله وان العبد فاعل لفعله حقيقة ومحدث لفعله والله سبحانه جعله فاعلا له محدثا له قال تعالى (وما تشاؤون الا ان يشاء الله) فأثبت مشيئة العبد وأخبر أنها لا تكون الا بمشيئة الله تعالى وهذا صريح قول أهل السنة في اثبات مشيئة العبد . وأنها لا تكون الا بمشيئة الرب قال شيخ الاسلام ابن تيمية روح الله ووجهه وهذا قول جمهور أهل السنة من جميع الطوائف وهو قول كثير من أصحاب الاشعري كأبي اسحق الاسفرائيني وامام الحرمين وغيرهما فيقولون العبد فاعل لفعله حقيقة وله قدرة واختيار وقدرته مؤثرة في مقدورها كما تؤثر القوى والطبايع والاسباب كما دل على ذلك الشرع والعقل قال تعالى (فأنزلنا به الماء فأخرجنا به من كل الثمرات) وقال (فأحيا به الارض بعد موتها) وقال (ويهدي به كثيرا) وهذا كثير في الكتاب والسنة يخبر تعالى انه يحدث الحوادث بالاسباب وكذلك دل الكتاب والسنة على اثبات القوى والطبايع للحيوان وغيره كما قال تعالى (فاتقوا الله ما استطعتم) وقال (هو أشد منهم قوة) وقال في العبادات (وأخرجت الارض أنقاها) وقال (واهتزت وربت وأنبتت من كل زوج بهيج) وقال (ندمسر كل شيء بأمر ربها) وقال (وأرسلنا الرياح لواقح - وان من الحجارة لما يتفجر منه الأنهار وان منها لما يشقق فيخرج منه الماء وان منها لما يهبط من خشية الله - وقيل يا أرض ابلعي ماءك وياساء ألقعي وغيض الماء وقضي الامر واستوت على الجودي) وقال تعالى (كزرع أخرج شطأه فآزره فاستغلظ فاستوى على سوقه) وهذا في القرآن كثير جدا

وقال السعد التفتازاني في شرح المقاصد بعد ما نقل الخلاف ملخصا مانصه :
ثم المشهور فيما بين القوم المذكور في كتبهم ان مذهب امام الحرمين ان فعل العبد واقع بقدرته و ارادته ايجابا كما هو رأي الحكماء مع قول الامام في الارشاد اتفق ائمة السلف قبل ظهور البدع والاهواء على ان الخالق هو الله ولا خالق سواه وان الحوادث كلها حدثت بقدره الله من غير فرق بين ما يتعلق قدرة العبد به وبين ما لا يتعلق : قال العلامة ابراهيم الكوراني في شرح منظومة شيخه

الشيخ محمد المقدسي القشاشي مانصه : مذهب الشيخ امام الحرمين الذي تفرد به فيما قيل عن الاصحاب يعني الاشعرية من ان أصل فعل العبد واقع منه بتأثير قدرته باذن الله قال وهو مذكور في غير الارشاد وهو آخر قولي كما نقله عنه البقي فلا يقدح بخالفته ما في الارشاد وبقية كتبه اتى وصلت الى التفتازاني وغيره لما هو المنقول عنه في غير الارشاد وبقية كتبه في هذا الفن المرجوع عنها في هذه المسئلة قال الكوراني وهذا الكتاب الذي ذكر فيه آخر قولي هو كتابه المترجم بالنظامية فيما وقفت على كلامه منقولاً عنه بلفظه في كتاب (شفاء العليل في مسائل القضاء والتقدير والحكمة والتعليل) للعلامة شمس الدين ابن القيم في الباب السابع عشر منه ولفظه : اضطربت آراء اتباع الاشعري في الكسب اضطراباً عظيماً واختلفت عباراتهم فيه اختلافاً كثيراً وقد ذكر ذلك كله أبو القاسم سلمان بن ناصر الانصاري في شرح الارشاد ثم ساق عن تلميذ امام الحرمين شارح الارشاد هذا الانصاري كلاماً فيه ان امام الحرمين ذكر لنفسه مذهبا ذكره في الكتاب المترجم بالنظامية وانفرد به عن الاصحاب ثم قال صاحب كتاب شفاء العليل في آخر كلام شارح كتاب الارشاد المذكور

قلت الذي قاله الامام في النظامية أقرب الى الحق مما قاله الاشعري وابن الباقلاني ومن تابعهما ونحن نذكر كلامه بلفظه قال يعني امام الحرمين : قد تقرر عند كل حاظ بعقله مترق عن مراتب التقليد في قواعد التوحيد ان الرب سبحانه وتعالى مطالب بعباده بأعمالهم وداعيهم اليها ومثيبهم ومما قبهم عليها وتبين بالنصوص التي لا تنعرض بالتأويلات انه أقدرهم على الوفاء بما طالبهم وممكنهم من التوصل الى امثال الامر والانكفاف عن مواقع الزجر ولو ذهبت أتوا الآي المتضمنة لهذه المعاني لطال المرام ولا حاجة الى ذلك مع قطع اليب المنصف به ومن نظرت في كليات الشرائع وما فيها من الاستحاث والزواجر عن المعاصي الموبقات وما تيط بعضها من الحدود والعقوبات ثم تلفت على الوعد والوعيد وما يجب عقده من تصديق المرسلين في الانباء وقول الله لهم لم تعديتم وعصيتم وأيتتم وقد أرخيت لكم الطول وفسحت لكم المهل وأرسلت الرسل وأوضعت الحججة لتلا يكون للناس

على الله سبحانه وأحاط بذلك كله ثم استراب في ان أفعال العباد واقعة على حسب
ايتارهم واختيارهم واقتدارهم فهو مصاب في عقله أو مستقر على تقليده مصمم على
جهله ففي المصير الى انه لا أثر لقدرة العبد في فعله قطع طلبات الشرائع والتكذيب
بما جاء به الرسولون فان زعم من لم يوفق لمنهج الرشاد انه لا أثر لقدرة العبد في
مقدوره أصلا واذا طوب بمتعلق طلب الله بفعل العبد محريما وفرضا ذهب في
الجواب طولاً وعرضاً وقال الله ان يفعل ما يشاء ولا يتعرض للاعتراض عليه
المتعرضون «لا يسأل عما يفعل وهم يسألون» قيل له ليس لما جئت به حاصل كلمة حق
أريد بها باطل نعم يفعل الله ما يشاء ويحكم ما يريد ولكن يتقدس عن الخلف
وتقيض الصديق وقد فهمنا بضرورات المعقول من الشرع المنقول انه عزت قدرته
طالب عباده بما أخبر انهم ممكنون من الوفاء به فلم يكلفهم الا مبلغ الطاقة
والوسع في موارد الشرع ومن زعم انه لا أثر لقدرة الحادثة في مقدورها كما لا أثر
للعلم في معلومه فوجه مطالبة العبد بأفعاله عنده كوجه مطالبة بان يثبت في نفسه
ألوانا وادراكات وهذا خروج عن حد الاعتدال الى التزام الباطل والمحال وفيه
ابطال الشرائع ورد ما جاء به النبيون عليهم الصلاة والسلام فاذا لزم المصير الى القول
بأن العبد خالق أعماله فانه في الخروج عما درج عليه السلف الاثمة واقتحام ورطات
الضلال ولا سبيل الى المصير الى الوقوع في ان فعل العبد قدرته الحادثة والقدره القديمه
فان الفعل الواحد يستحيل حدونه بقادرين اذ الواحد لا ينقسم فان وقع بقدره
الله استقل بها ويسقط أثر القدره الحادثة ويستحيل ان يقع بعضه بقدره الله فان
الفعل الواحد لا يعض له وهذه مهواة لا يسلم من غوائلها الا مرشد موفق اذ المرء بين
ان يدهي الاستبداد وبين ان يخرج نفسه عن كونه مطالبا بالشرائع وفيه ابطال
دهوة المرسلين وبين ان يثبت نفسه شريكا لله في ايجاد الفعل الواحد وهذه الاقسام
يجعلها باطلة ولا ينهي من هذا الملتطم ذكر اسم محض ولقب مجرد من غير تحصيل
معنى وذلك ان قائلنا لو قال ان العبد يكتسب وأثر قدرته الاكتساب والرب
تعالى مخترع خالق لما العبد يكتسب له قيل له فما الكسب وما معناه وأدبرت الاقسام
المذكورة على هذا القائل فلا يجد عنه مهر با- ثم قال يعني امام الحرمين فيقول

قدرة العبد مخلوقة لله تعالى باتفاق القائلين بالصانع والفعل المقدور بالقدرة الحادثة واقع بها قطعا لكن يضاف الى الله سبحانه تقديرا وخلقاً فانه وقع بفعل الله وهو القدرة وليست القدرة فعلا للعبد وانما هي صفة له وهي ملك له تعالى وخلق له فاذا كان موقع الفعل خلقاً لله فالواقع به مضاف خلقاً الى الله تعالى وتقديراً وقد ملك الله العبد اختياراً يصرف به القدرة فاذا وقع بالقدرة شيئاً آل الواقع الى حكم الله من حيث أنه وقع بفعل الله ولو اهدت الى هذا الفرقة الضالة لم يكن بيننا وبينهم خلاف ولكنهم ادعوا الاستبداد بالاختراع وانفراد بالخلق والابتداع فضلوا وأضلوا (قال) ونبين تميزنا عنهم بتفريع المذهبين فاننا لما أضفنا فعل العبد الى تقدير الآله قلنا أحدث الله القدرة في العبد على أقدار أحاط بها علمه وهياً اسباب الفعل وسلب العبد العلم بالتفاصيل وأراد من العبد ان يفعل فأحدث فيه دواعي مستحثة وخيرة وإرادة وعلم ان الافعال ستقع على قدر معلوم فوقعت بالقدرة التي اخترعها للعبد على ما علم وأراد فاختيارهم واتصافهم بالاقدار والقدرة خلق الله ابتداءً ومقدورها مضاف اليه مشيئة وعلمها وقضاء وخلقها وفصلها من حيث انه نتيجة ما انفرد بخلقها وهو القدرة ولو لم يرد وقوع مقبورها لما أقدره عليه ولما هياً أسباب وقوعه ومن هدي لهذا استمر له الحق المبين فالعبد فاعل مختار مطالب بأمر منهي وفعله تقدير لله مراد له خلق متقضي (قال) ونحن نضرب في ذلك مثلاً شرعياً يستروح اليه الناظر في ذلك فنقول العبد لا يملك أن يتصرف في مال سيده ولو استبد بالتصرف فيه لم ينفذ تصرفه فان أذنه في بيع ماله فباعه نفذ والبيع في التحقيق معزول الى السيد من حيث ان سببه أذنه ولولا أذنه لم ينفذ التصرف ولكن العبد يؤمر بالتصرف وينهى ويوبخ على المخالفة ويعاقب فهذا والله الحق الذي لا غطاء دونه ولا امرأه فيه لمن وعاه حق وعيه (وأما الفرقة الضالة) فانهم اعتقدوا انفراد العبد بالخلق ثم صاروا اذا نهى عصى فتد انفراد بخلق فعله والرب كاره أفكان العبد على هذا الرأي الفاسد من اجال الرب في التدبير موقفاً ما أراد اي قاعه شاء الرب أو كرهه؟

الى هنا كلام امام الحرمين في النظامية بلفظه فيما نقله عنه كذلك الامام المحقق ابن القيم في شفاء العليل ونقله العلامة ابراهيم الكوراني الأشعري في شرح منظومة شيخه

القشاشي ولا يخفى على من نظر في كلامه تصريحه في غير موضع بأن العبد له تأثير في فعله بالاختيار ومراده أن العبد ليس مستقلا في ايقاع أفعاله بمجرد مشيئته وأن لم توافق مشيئة الحق بل إنما تؤثر قدرته إذا شاء الله ذلك وممكنه منه وهو المعبر عنه بالأذن قال الكوراني اختار هذا شيخنا وأب في سابق رسالة سماها الانتصار لامام الحرمين فيما شنع فيه عليه بعض النظار ثم اختصرها وزاد فيها نقولا وقف عليها فيما بعد وسماه اختصار الانتصار ثم وقفنا على كتاب شفاء العليل لابن القيم المتقول فيه كلام إمام الحرمين في النظامية فأعجبه ذلك وأمر بإلحاقه بآخر اختصار الانتصار ليعلم الواقف عليه أن النقل عنه بالتأثير بالأذن صحيح خلافا لمن إنكر ثبوته عنه من المتأخرين قال الكوراني وقال شيخنا في شرح المواهب اللدنية على قوله تعالى « وما رميت أذرميت ولكن الله رمى » من غزوة بدر واعتقاد جماعة أن المراد بالآية سلب فعل النبي صلى الله عليه وسلم عنه وإضافته إلى الله وجعلهم ذلك أصلا في الجبر وإبطال نسبة الأفعال إلى العباد فبسط الكلام في إثبات الكسب على طريقة إمام الحرمين وتأييده بدلائل الكتاب والسنة إلى أن نقل عنه كلامه المذكور في النظامية ثم قال وفي شفاء العليل قال الأشعري رحمه الله وابن الباقلاني الواقع بالقدرة الحادثة هو كون الفعل كسبا دون كونه موجودا أو محدثا فكونه كسبا وصف للوجود بمثابة كونه معلوما انتهى وفهموا من ذلك أن لا تأثير لقدرة العبد يعني عند الأشعري في مقدوره كما لا تأثير للعلم في معلومه فقالوا في قدرة العبد أنها مصاحبة غير مؤثرة قصدا إلى التوسط قال وتفسير كلام الأشعري بهذا ميل عن التوسط الذي هو الحق وإنما التوسط المحصل للكسب النافي لطرفي الإفراط والتفريط من الاستقلال والجبر هو القول بأن لقدرة العبد تأثيرا ولكن بأذن الله لا على الاستقلال فاللائق أن يفسر كلام الأشعري بما ينزل على هذا التوسط وكلامه قابل للتأويل لأنه ليس نصا في عدم التأثير فإن أوله يدل على أن الكسب واقع بالقدرة الحادثة والوقوع فرع التأثير نعم آخر كلامه يعطي أن لا تأثير لها حيث شبهه بتعلق العلم بالمعلوم على أن الأشعري نص في عامة كتبه على ما يدل على التأثير على ما نقله عنه صاحب شفاء العليل ثم حط القشاشي كلامه على أن

الكسب عند الاشعري تحصيل العبد بقدرته المؤثرة باذن الله ما تعلق به مشيئته الموافقة لمشيئة الله وتقرير كلامه على هذا الوجه موافق لما قال امام الحرمين من التوسط الذي يتحصل به موذى الامر والنهي من المكلف بلا تكلف قال الكوراني ثم رأيت من نصوص الشيخ الاشعري رحمه الله في كتابه الابانة الذي هو آخر تصانيفه - كما ذكره الامام شيخ الاسلام ابن تيمية وهو أي كتاب الابانة الموعول عليه في المعتقد من بين كتبه كما دل عليه كلام الحافظ ابن عساكر - ما يدل على انه أي الاشعري انما نفي الاستقلال لأصل التأثير باذن الله وتمكينه وحينئذ يكون امام الحرمين موافقا للاشعري في التحقيق المعتمد عنده في الابانة ثم قال الكوراني وهذا قول أبي اسحق الاسفراييني قال وهو الموافق لظاهر الكتاب والسنة قال وقول أبي اسحق الاسفراييني وامام الحرمين هو الذي اختاره حجة الاسلام الغزالي فانه قال في كتاب الشكر من الاحياء ولا قادر الا الملك الجبار وقال في جواهر القرآن في باب المحبة لا قدس ولا قدرة ولا علم الا للواحد الحق وانما لغيره القدرة التي أعطاه الخ وقال في الاحياء - وما هو قادر عليه يعني الانسان من نفسه أو غيره فليست قدرته من نفسه وبمنه بل الله خالقه وخالق قدرته وأسبابه والممكن له من ذلك ولو سلب بعوضة على أعظم ملك وأقوى شخص من الحيوانات لاهلكه فليس للعبد قدرة الا بتمكين مولاه قال الكوراني فهو قائل ان للعبد قدرة مؤثرة بتمكين الله لاستقلا وهذا التمكين هو المعبر عنه بالاذن في قوله تعالى «وما هم بضارين به من أحد الا باذن الله» انتهى. بلخصا وانما ذكرت لك أقاويل هؤلاء مع ان عمدة المعتقد عندنا الغير المنتقد في عقيدتنا مذهب السلف المقر على الوجه المرصحي المحرر تعلم ان محمدي الاشاعرة لهم موافقة على حقيقة مذهب السلف والاعضاء عما ينهه الخلف وبالله التوفيق اه

(المنار)

أوردنا هذا الكلام هنا للذين لا يعرفون من كتب العقائد الا كتب متأخري الاشعرية القائلة بأن لا تأثير للاسباب في مسيبتها ولا لقدرة لانسان في عمله وأن الله يخلق المسبب عند السبب لا به وأن العبد كاسب لعمله في الظاهر مجبور عليه في الحقيقة

وتعزو هذا إلى الأشعري وكبار أنصاره ليعلموا أن كلام الأشعري ليس نصافي ذلك وأن
أكبر أنصار مذهبه وهم امام الحرمين والأسفرائيني والفزالي قالوا بخلاف ذلك
فلم يبق إلا الباقلاني عليه فهل ينحصر السنة فيه دون السلف وسائر أئمة الأشعرية

باب أصول الفقه

الناسخ والمنسوخ

للدكتور محمد توفيق أفندي صدقي الطيب بسجن طره

أجملت الكلام في هذا الموضوع حينما كتبت مقالات (الدين في نظر العقل
الصحيح) لضيق الوقت وكثرة الأشغال وقد رأيت الآن أن أعود إليه بإيضاح
يزيل ما هذر به السفهاء من الناس الطاعنين في الإسلام . الذين يعدون النسخ
في القرآن دليلاً على كونه من عند غير الله وكونه لم يحفظ كاملاً كما تعتقد ولينعلم
هؤلاء المساكين أن ما يقدفونه به ليس إلا حصي لا تزحج طوداً من مكانه . ولولا غفلة
المنجمين إلى هذا الدين لما وجد القوم حصاة واحدة يرمونه بها ظناً منهم أنها ترميه .
القول بالنسخ في القرآن ليس من عقائد الإسلام البتة وإنما هو مذهب في التفسير
نشأ غالباً في العصر الأول ان صحت الروايات الأحادية الواردة في هذا الباب .
والذين قالوا به منهم إنما أخذوه من ظاهر قوله تعالى ١٠٥:٣ « ما ننسخ من آية أو ننسها »
لآية فكان إذا عرض لواحد منهم اشتباه في فهم بعض آيات القرآن التي بينها
شبه خلاف تمسك بهذا القول لرفع ما عرض له . وليس فهم بعض الصحابة حجة
في التفسير والا لما خالف جمهور المفسرين ابن عباس وهو أعلمهم بالتفسير في
كثير من المسائل ولما خالف بعضهم بعضاً في نفس هذه المسألة حتى كان بعضهم
كأبي مثلاً يقول أبي لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم يريد
بذلك أنه لا يترك حكماً ما بدعوي أنه منسوخ وكان عمر ينكر عليه ذلك كما ورد
في صحيح البخاري عن ابن عباس أن عمر قال: أقرؤنا أبي وأقضانا علي وأنا لن دعه
من قول أبي وذلك أن أياً يقول لا أدع شيئاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه